الأمم المتحدة
E/2009/NGO/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 May 2009
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض الوزاري السنوي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي

بيان مقدم من المنظمة الدولية للرؤية العالمية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقّى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين (٣٠) و (٣١) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/2009/100.

210509 210509 09-34303 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

بيان*

صحة الأمهات والمواليد والأطفال: لماذا ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية إبّان الأزمة العالمية

يساورنا القلق إزاء أثر الأزمة المالية على صحة الأطفال ومعدّلات بقائهم على قيد الحياة في أفقر المجتمعات في العالم.

عندما تكشفت الأزمة المالية خلال العام الماضي، بدأت الجهات المانحة والبلدان النامية على السواء تدرك أن هذه الأزمة قد تصبح أزمة اجتماعية مدمّرة تدفع بـ ٤٦ مليون شخص آخرين إلى فقر أشد في عام ٢٠٠٩ وحده وتودي بحياة ٢,٨ مليون طفل إضافيين قبل عام ٢٠١٥. إنها حالة انكماش تعتري العالم بأسره وتضر أضعف البلدان حصانة، فتؤثر على أولئك الذين لم يكن لهم أي دور في إحداثها. وينبغي التحرك الآن على نحو منسّق من أجل إعادة ما يتعلق بمعدّل وفيات الأطفال والوفيات النفاسية من الأهداف الإنمائية للألفية إلى مساره وضمان عدم ضياع المكاسب التي تحققت في مجال التنمية.

وندعو الحكومات المانحة والبلدان النامية إلى ما يلي:

- إعطاء الأولوية لصحة الأطفال والنساء في خططها للتصدي للأزمة المالية؛
- المحافظة على تمويل الرعاية الصحية الوقائية على المستوى الأولي والتوسّع فيه لضمان توجيه الرعاية للنساء والأطفال بمزيد من الفعالية.

وقد أظهرت التجارب المستخلصة من حالات التراجع الاقتصادي السابقة كالاتحاد الروسي والأرجنتين وإندونيسيا أن النساء والأطفال هم من أكثر الفئات تضررا عندما تضطر الحكومات لخفض ميزانيات الصحة. وخلال فترات الانكماش الاقتصادي، ترتفع معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة عندما يقل عدد الأطفال الذين يحصلون على الخدمات الصحية الأساسية. وفي هذه الأوقات، يمكن التضحية بالدعم المقدم للرعاية الصحية الوقائية في سبيل تحقيق نتائج فورية وملموسة من الرعاية العلاجية.

وقد أصبح تأثير الأزمة محسوسا بالفعل في الوقت الحاضر – وأشارت مارغريت شان، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، إلى أن سبعة بلدان أفريقية على الأقل تخطط لخفض ميزانياتها الصحية[1]. ومع الاقتران بأزمة الغذاء الراهنة، يصبح للأزمة أثر واضح على

* صادر دون تحرير رسمي.

(١) بيان للدكتورة مارغريت شان، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

الأطفال – فهم أشد عرضة لمخاطر سوء التغذية والمرض، ويُضطرون للخروج من المدرسة إلى دنيا العمل، ويُحرمون من الرعاية الصحية الأساسية. وستكون الأضرار أكبر بكثير في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل.

وندعو البلدان النامية إلى ما يلي:

- اعتماد استراتيجيات صحية شاملة تقوم على مبادئ الرعاية الصحية الأولية وتولي أولوية عالية لتوفير خدمات الرعاية الصحية والتغذية على مستويي المجتمعات المحلية والمقاطعات للأمهات والمواليد والأطفال في أفقر شرائح المجتمع وأكثرها تهمّشا؛
- كفالة ألا تكون التكلفة حائلا دون حصول الحوامل والأطفال على خدمات الرعاية الصحية الضرورية.

وقد أثبتت البحوث والتجارب الواقعية أن القيام بتدخلات منخفضة التكلفة على صعيدي المجتمعات المحلية والمقاطعات يمكن أن يؤدي إلى منع ثلاث من كل خمس حالات لوفيات الأطفال ونحو أربع من كل خمس حالات للوفيات النفاسية[٢].

ويمكن لهذه الأزمة أن توفر فرصة لإجراء إصلاحات في مجال الصحة تحقق التوازن الصحيح بين الرعايتين الصحيتين الوقائية والعلاجية وتعود بالنفع على أفقر النساء والأطفال. وإن الاستثمار في الرعاية الصحية الأولية خطوة كبيرة في هذا الاتجاه، على أن يتم في إطار نهج يقوم على المساواة وشمول أفقر الناس وأكثرهم تهمّشا، ويعترف بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تحدد المستوى الصحي.

وندعو الحكومات المانحة إلى ما يلي:

- تقديم المعونات وصرف الأموال من الميزانيات بسرعة للمشاريع ذات الأولوية العالية والقابلة للتنفيذ الفوري التي تؤدي إلى تعزيز النظم الصحية وتقديم الخدمات الصحية الضرورية لأفقر الفئات السكانية، وتوسيع نطاق خدمات منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل وخدمات التصدي لسوء التغذية؛
- نشر جدول زمني لدفع أموال المعونات على سبيل الوفاء بالالتزامات الحالية؛
- زيادة المساعدة الإنمائية المقدّمة لبرامج الرعاية الصحية الأولية التي تولي الأولوية للنساء والأطفال إلى ما لا يقل عن ١٥ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠١٠.

(٢) المنظمة الدولية للرؤية العالمية (٢٠٠٩)، لهذه الأسباب تكتسب مجموعة الثمانية أهميتها بالنسبة للأطفال. المنظمة الدولية للرؤية العالمية.

وفي البلدان النامية، تكون النساء والأطفال من أضعف الفئات حصانة، ويجب أن يتم فورا استهدافهم وحمايتهم من أسوأ ما قد تحدثه الأزمة الاقتصادية من آثار. لذلك، فإننا نرحّب بالتزام البنك الدولي بزيادة الدعم الذي يقدّمه من أجل تعزيز النظم الصحية وتحسين صحة الطفل والأم ثلاثة أضعاف ليصل هذا العام إلى ٣,١ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وقد زادت أغلبية البلدان المانحة ما تساهم به من معونات، غير أن هناك خطراً حقيقياً، وهي تنظر في خفض ميزانياتها، من أن تنخفض في المرحلة المقبلة التزامات المعونة أو المبالغ الفعلية المدفوعة. وفي الواقع، هناك عدّة بلدان لم تف بوعودها بعد. ومجموعة الثمانية متأخرة عن التزامها بزيادة المعونات إلى ١٣٠ بليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠١٠[٣]. وبما أن العديد من البلدان الفقيرة يعتمد على المعونات الخارجية لتمويل ٣٠ في المائة أو أكثر من حجم ميزانياتها المخصّصة للصحة، فإن قيام البلدان المانحة بدفع ما وعدت به من أموال أمر يستحق الاستعجال.

(٣) المرجع نفسه.